قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين الحكومة المصرية والحكومة اليابانية والتى تتيح بمقتضاها الحكومة اليابانية قرضا قيمته ٥٠ بليون ين ياباني لتمويل المشروعات الاستثمارية بمصر عام ١٩٨٣/٨٢ والموقعة بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة بين الحكومة المصرية والحكومة اليابانية والتى تتيح بمقتضاها الحكومة اليابانية قرضا قيمته ٥٠ بليون ين ياباني لتمويل المشروعات الاستثمارية بمصر عام ١٩٨٣/٨٢ والموقعة بتاريخ ١٩٨٣/١١/١٧ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ع

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ جمادى الأولى ١٤٠٤ (٢٠ فبراير سنة ١٩٨٤)

حسنى مبارك

القاهرة فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٣

صاحب السعادة

أتشرف بأن أعزز المفهوم التالى الذى تم التوصل إليه بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى يتاح لجمهورية مصر العربية يهدف إلى تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين :

١ ــ سيقدم صندوق التعاون الاقتصادى اليابانى لما وراء البحار (المشار إليه فيما بعد "بالصندوق" قرضا باليين اليابانى قيمته خمسون بليون ين يابانى (٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين) (المشار إليه فيما بعد " بالقرض ") لحكومة جمهورية مصر العربية والسلطة والمنظمة ومحافظات جمهورية مصر العربية المدرجة فى القائمة (١) المرفقة (المشار إليها فيما بعد " بالمقترضين المصريين ") طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان لتنفيذ المشروعات المدرجة فى القائمة (٢) المرفقة وطبقا لما هو مخصص لكل مشروع كما هو موضح فى القائمة (٢) .

٢ ــ (١) سيتاح القرض بمقتضى اتفاقات قرض يتم إبرامها بين المقترضين المصريين والصندوق ، ستنظم اتفاقات القرض المذكورة أحكام وشروط القرض بالإضافة إلى إجراءات استخدامه والتى سوف تتضمن الأسس التالية :

(ا) ستكون فترة السداد عشرين سنة (٢٠) بعد فترة سماح عشرة (١٠) سنوات .

(ب) يحدد سعر الفائدة بواقع ثلاثة ونصف فى المائة (٣,٥ ٪) سنويا .

(جـ) ستكون فترة السحب ستة (٦) سنوات بالنسبة للمشروع (١) المذكور بالقائمة (٢) وخمس (٥) سنوات بالنسبة للمشروعات ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ بالقائمة (٢) وثلاث (٣) سنوات بالنسبة للمشروعات ٧ ، ٨ بالقائمة (٢) وذلك من تاريخ توقيع اتفاق القرض المتعلق بالمشروع .

(٢) سيعقد اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه بعد أن يقتنع الصندوق بجدوى المشروع الذى يخصه اتفاق هذا القرض .

(٣) يمكن مد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) (جـ) بعاليه باتفاق السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ ـ متضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه .

٤ ـ (١) سيتاح القرض لتغطية مدفوعات الوكالات التنفيذية المصرية لموردين ومقاولين و / أو مستشارين من دول المنشأ المصرح بها طبقا للعقود التى قد تبرم بينهم لشراء منتجات و / أو خدمات مطلوبة لتنفيذ المشروعات المذكورة فى الفقرة (١) بشرط أن تتم هذه المشتروات فى دول المنشأ المصرح بها لمنتجات و / أو خدمات تورد من هذه الدول .

(٢) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة فى الحكومتين على نطاق دول المنشأ المصرح بها والمذكورة فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه .

٥ ـ ستؤكد حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات و / أو الخدمات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) يتم شراؤها طبقا لقواعد الصندوق المنظمة للشراء والتى تتضمن ضـــرورة اتباع الإجراءات الخاصة بطرح المناقصات العالمية إلا فى حالات عدم قابلية هذه الإجراءات للتطبيق أو عدم ملاءمتها .

٦ ـ تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أى قيود قد تعوق المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الملاحة والتأمين البحرى فى الدولتين فيما يتعلق بشحن المنتجات المشتراة فى نطاق القرض والتأمين البحرى عليها .

٧ ـ سيمنح الرعايا اليابانيون الذين تطلب خدماتهم فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات و / أو الخدمات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم أو بقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم .

٨ ــ تعفى حكومة جمهورية مصر العربية الصندوق من أى رسوم مالية أو ضرائب مفروضة فى جمهورية مصر العربية و/أو تتعلق بالقرض والفوائد التى تستحق عليه .

٩ ــ ستتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لتأكيد :

(ا) استخدام القرض استخداما حسنا وبكفاءة للمشروعات الواردة فى الفقرة (١) ، و

(ب) الإبقاء على استخدام التسهيلات الناشئة بمقتضى القرض استخداما حسنا وبكفاءة للغرض الوارد فى هذا المفهوم .

١٠ ــ تتشاور الحكومتان مع بعضهما فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بالمفهوم السابق .

وإنه ليشرفنى أن أقترح أن هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد والتى تعززون فيها بالنيابة عن جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة يعتبران اتفاقا بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول بمجرد تلقى حكومة اليابان الإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية بتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

يوسوكى ناكائى

سفير مفوض فوق العادة

لدى جمهورية مصر العربية

قائمة (١)

قائمة بالمقترضين المصريين بالإضافة إلى حكومة جمهورية مصر العربية

١ — هيئة كهرباء مصر .

٢ — الهيئة العامة لتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة .

٣ — محافظة شمال سيناء .

٤ — محافظة الإسماعيلية .

قائمة (٢)

قائمة بالمشروعات

١ — مشروع ورق الكتابة والطباعة بقوص	٢٥,٠٠٠
٢ — مشروع محطة محولات أسيوط	٧,٩٤٠
٣ — مشروع محطة محولات بشبرا الخيمة	١,٦٠٠
٤ — مشروع مصنع الأسمنت	٨,٧٦٠
٥ — مشروع المساعدات الملاحية بخليج السويس	٢,٩٨٠
٦ — مشروع ميناء دمياط (المرحلة الأولى)	٢,٧٢٠
٧ — مشروع التنمية الزراعية بجمعية العاشر من رمضان (الخدمات الهندسية)	٣٥٠,—
٨ — مشروع شبكة طرق شمال سيناء ومركز الصيانة (الخدمات الهندسية)	٦٠,—

القاهرة فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٣

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأنى قد تلقيت مذكرة سيادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

أتشرف بأن أعزز المفهوم التالى الذى تم التوصل إليه بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى يتاح لجمهورية مصر العربية يهدف إلى تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين :

١ — سيقدم صندوق التعاون الاقتصادى اليابانى لما وا الإبحار (المشار إليه فيما بعد بالصندوق قرضا بالين اليابانى قيمته خمسون بايون ين يابانى) (٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين) (المشار إليه فيما بعد "بالقرض") لحكومة جمهورية مصر العربية والسلطة والمنظمة ومحافظات جمهورية مصر العربية المدرجة فى القائمة (١) المرفقة (المشار إليها فيما بعد "بالمقترضين المصريين") طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان لتنفيذ المشروعات المدرجة فى القائمة (٢) المرفقة وطبقا لما هو مخصص لكل مشروع كما هو موضح فى القائمة (٢) .

٢ — (١) سيتاح القرض بمقتضى اتفاقات قرض يتم إبرامها بين المقترضين المصريين والصندوق ، ستنظم اتفاقات القرض المذكورة أحكام وشروط القرض بالإضافة إلى إجراءات استخدامه والتى سوف تتضمن الأسس التالية :

(ا) ستكون فترة السداد عشرين سنة (٢٠) بعد فترة سماح عشرة (١٠) سنوات .

(ب) يحدد سعر الفائدة بواقع ثلاثة ونصف فى المائة (٣,٥ ٪) سنويا .

(ج) ستكون فترة السحب ستة (٦) سنوات بالنسبة للمشروع (١) المذكور بالقائمة (٢) وخمس (٥) سنوات بالنسبة للمشروعات ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ بالقائمة (٢) وثلاث (٣) سنوات بالنسبة للمشروعات ٧ ، ٨ بالقائمة (٢) وذلك من تاريخ توقيع اتفاق القرض المتعلق بالمشروع .

(٢) سيعقد اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه بعد أن يقتنع الصندوق بجدوى المشروع الذى يخصه اتفاق هذا القرض .

(٣) يمكن مد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (١ أ) (ج) بعاليه باتفاق السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ ــ ستضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه .

٤ ــ (١) سيتاح القرض لتغطية مدفوعات الوكالات التنفيذية المصرية لموردين ومقاولين و / أو مستشارين من دول المنشأ المصرح بها طبقا للعقود التى قد تبرم بينهم لشراء منتجات و / أو خدمات مطلوبة لتنفيذ المشروعات المذكورة فى الفقرة (١) ، بشرط أن تتم هذه المشتروات فى دول المنشأ المصرح بها لمنتجات و / أو خدمات تورد من هذه الدول .

(٢) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة فى الحكومتين على نطاق دول المنشأ المصرح بها والمذكورة فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه .

٥ ــ ستؤكد حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات و / أو الخدمات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) يتم شراؤها طبقا لقواعد الصندوق المنظمة للشراء والتى تتضمن ضرورة اتباع الإجراءات الخاصة بطرح المناقصات العالمية إلا فى حالات عدم قابلية هذه الإجراءات للتطبيق أو عدم ملاءمتها .

٦ ــ تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أى قيود قد تعوق المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الملاحة والتأمين البحرى فى الدولتين فيما يتعلق بشحن المنتجات المشتراة فى نطاق القرض والتأمين البحرى عليها .

٧ ــ سيمنح الرعايا اليابانيون الذين تطلب خدماتهم فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات و / أو الخدمات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم أو بقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم .

٨ ــ تعفى حكومة جمهورية مصر العربية الصندوق من أى رسوم مالية أو ضرائب مفروضة فى جمهورية مصر العربية و/أو تتعلق بالقرض والفوائد التى تستحق عليه .

٩ ـ ستتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لتأكيد :

(ا) استخدام القرض استخداما حسنا وبكفاءة للمشروعات الواردة فى الفقرة (١)، و

(ب) الإبقاء على استخدام التسهيلات الناشئة بمقتضى القرض استخداما حسنا وبكفاءة للغرض الوارد فى هذا المفهوم .

١٠ ـ تتشاور الحكومتان مع بعضهما فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بالمفهوم السابق .

وإنه ليشرفنى أن أقترح أن هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد والتى تعززون فيها بالنيابة عن جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة يعتبران اتفاقا بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول بمجرد تلقى حكومة اليابان الإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية بتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وإنه ليشرفنى أن أعزز بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بأن الترتيبات السابقة هى أيضا المفهوم لدى حكومة جمهورية مصر العربية وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد تعتبران أنهما يشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول من تاريخ استلام حكومة اليابان الإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية بتمام الإجراءات المحلية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بأعظم تقديرى ،

دكتور/ وجيه شندى
وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى

قائمة (١)

قائمة بالمقترضين المصريين بالإضافة إلى حكومة جمهورية مصر العربية :

١ ــ هيئة كهرباء مصر .

٢ ــ الهيئة العامة لتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة .

٣ ــ محافظة شمال سيناء .

٤ ــ محافظة الإسماعيلية .

قائمة (٢)

قائمة بالمشروعات

١ ــ مشروع ورق الكتابة والطباعة بقوص	٢٥,٠٠٠
٢ ــ مشروع محطة محولات أسيوط	٧,٩٤٠
٣ ــ مشروع محطة محولات بشبرا الخيمة	١,٦٠٠
٤ ــ مشروع مصنع الأسمنت	٨,٧٦٠
٥ ــ مشروع المساعدات الملاحية بخليج السويس	٢,٩٨٠
٦ ــ مشروع ميناء دمياط (المرحلة الأولى)	٢,٧٢٠
٧ ــ مشروع التنمية الزراعية بجمعية العاشر من رمضان (الخدمات الهندسية)	٠,٣٥٠ ــ
٨ ــ مشروع شبكة طرق شمال سيناء ومركز الصيانة (الخدمات الهندسية)	٠,٦٥٠ ــ

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد/رئيس الجمهورية رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٤ الصادر فى ٢٠ فبراير ١٩٨٤ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة فى ١٩٨٣/١١/١٧ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان والخاصة بالقرض اليابانى وقدره ٥٠ بليون ين يابانى لتمويل المشروعات الاستثمارية بمصر عن عام ١٩٨٣/٨٢ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب فى ١٩ مارس ١٩٨٤ ؛

وعلى تصديق السيد/رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٢ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة الموقعة فى ١٩٨٣/١١/١٧ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان والخاصة بالقرض اليابانى وقدره ٥٠ بليون ين يابانى لتمويل المشروعات الاستثمارية بمصر عن عام ١٩٨٣/٨٢

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١٧ ؛

كمال حسن على